فهرس

القرارات الصادرة عن اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية

- تقديم المساعدات الضرورية للنازحين السوريين إلى لبنان والأردن والعراق في ضوء خطورة الأزمة السورية وتداعياتها الإنسانية على دول الجوار 7578 2
- المستجدات بشأن القضية الفلسطينية 7579 4
- الموقف العربي من تأجيل مؤتمر 2012 حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط 7580 6

تقديم المساعدات الضرورية
للنازحين السوريين إلى لبنان والأردن والعراق
في ضوء خطورة الأزمة السورية
وتداعياتها الإنسانية على دول الجوار

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المنعقد في دورته غير العادية بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2013/1/13،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وإذ يؤكد على كافة قراراته بشأن الأزمة السورية،
- وبعد الاستماع إلى كلمات السادة الوزراء والأمين العام ورؤساء الوفود،

يُقـــرر

1- التعبير عن القلق البالغ إزاء تردي الأوضاع الإنسانية في سورية، وما نتج عنه من تبعات خطيرة، تتمثل خاصة في نزوح ما يربو عن مليونين ونصف من السكان عن قراهم ومدنهم وتشريدهم داخل سورية وهجرة مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة والدول العربية الأخرى هرباً من شدة العنف والاقتتال، ومطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لوقف دورة العنف في سورية.

2- الإشادة بالجهود المقدرة التي تقوم بها الدول المجاورة لسورية والدول العربية الأخرى، ودورها في توفير الاحتياجات العاجلة والضرورية لهؤلاء النازحين، والتأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساندتها في تحمل أعباء هذه الاستضافة، والعمل على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم والمساعدة لإيواء وإغاثة النازحين في لبنان وفق خطة الإغاثة التي وضعتها الحكومة اللبنانية، وكذلك مواصلة تقديم الإغاثة إلى النازحين في الأردن وفق الخطط ونداءات الإغاثة التي أقرتها الحكومة الأردنية وكذلك العراق لمواجهة الاحتياجات الضرورية لهؤلاء المتضررين.

3- العمل على تضافر الجهود العربية والدولية وعلى رأسها جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات الإغاثة الإنسانية مثل المنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات الإنسانية من أجل بذل المزيد من الجهود لتقديم كافة أشكال المساعدات للمتضررين

السوريين، والتخفيف من معاناتهم، والتأكيد على ضرورة تأمين وصـــول المـــساعدات الإنسانية إلى جميع مستحقيها دون عوائق أو تلكؤ.

4- الإشادة والترحيب بمبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الـــصباح أمير دولة الكويت باستضافة دولة الكويت للمؤتمر الدولي للمانحين للـــشعب الـــسوري المقرر عقده في 30 يناير/ كانون ثاني الجاري، ودعوة الدول العربية إلى المساهمة في هذا المؤتمر والعمل على حشد الجهود الدولية لتقديم المساعدات الضرورية للتخفيف من معاناة الشعب السوري داخل سورية وخارجها.

5- تكليف الأمانة العامة بإيفاد بعثة إلى دول الجوار (لبنان – الأردن – العراق) للوقـــوف على الأرض على أوضاع النازحين السوريين واحتياجاتهم، والتنـــسيق مـــع الجهـــات المعنية في تلك الدول لتقرير حجم المساعدات المطلوبة، وعرض الأمر علـــى مـــؤتمر الكويت الدولي للمانحين للشعب السوري لاتخـــاذ الإجـــراءات المناســـبة لتلبيـــة تلـــك الاحتياجات.

6- مطالبة كافة أطراف الصراع بوقف العدوان على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وعدم الزج بهم في أتون الصراع رغم حيادهم منذ بدء الصراع، وما مثلته مخيماتهم من ملاذٍ آمنٍ للسوريين الفارين في المناطق القريبة منها، ودعوة الأونروا إلى تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سورية وتقديم كافة أشكال الدعم الـــلازم لهـــم، ودعـــوة المجتمع الدولي إلى مساندتها في ذلك وتقديم الدعم اللازم لها.

(ق: رقم 7578– د.غ.ع – 2013/1/13)

المستجدات بشأن القضية الفلسطينية

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المنعقد في دورته غير العادية بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2013/1/13،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قراره رقم 7448 د.غ.ع.م الصادر عن المجلس على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بشأن توفير شبكة أمان مالية بمبلغ 100 مليون دولار شهرياً للسلطة الوطنية الفلسطينية،
- وإذ يؤكد على كافة قراراته في هذا الشأن،
- وتنفيذاً لقرار قمة بغداد رقم 551 د.ع (23) بتاريخ 2012/3/29،
- وبعد استماعه إلى التقرير الذي قدمه دولة السيد الدكتور سلام فياض رئيس وزراء دولة فلسطين،

يُقـــرر

1- إدانة إسرائيل لحجبها الأموال الفلسطينية المستقطعة كضرائب والتي تُشكل ركناً أساسياً في الاقتصاد الفلسطيني إضافة إلى كافة إجراءاتها الهادفة لتدمير هذا الاقتصاد، والتحذير من انهيار متوقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب الوضع المالي المتأزم وعدم القدرة على تأمين رواتب موظفي القطاع العام مما يُلحق ضرراً مباشراً بمليون مواطن فلسطيني، والتأثير التدميري الناجم عن حجز إسرائيل للأموال الفلسطينية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في دولة فلسطين.

2- دعوة المجتمع الدولي التحرك الفوري لإلزام إسرائيل الإفراج عن الأموال الضريبية الفلسطينية المحتجزة والتي أدت إلى حرمان أكثر من مليون فلسطيني من قوت يومه التي يعتبر الحرمان منها جريمة ضد الإنسانية وذلك استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق الدولية الأخرى بما فيها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي تنص على أهمية الأمن والحياة الكريمة لجميع المدنيين.

3- دعوة الدول العربية التنفيذ الفوري لشبكة الأمان المالية بمبلغ مائة مليون دولار شهرياً للسلطة الوطنية الفلسطينية واتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة تأمينها وفق ما نص عليه مجلس الجامعة على مستوى القمة مارس 2012 بقـراره رقـم (ق.ق: 551 د.ع 23) وقراراته المتعاقبة على المستوى الوزاري ولجنة متابعة مبادرة السلام العربية قبل وبعد القمة.

4- تشكيل وفد من دولة رئيس وزراء دولة فلسطين ومعالي الأمين العام ومعـالي وزيـر خارجية جمهورية العراق (رئاسة القمة) ومعالي وزير خارجية الجمهوريـة اللبنانيـة (رئاسة المجلس الوزاري) ومَنْ يرغب من السادة الوزراء بالتوجـه إلـى عـددٍ مـن العواصم العربية في أسرع وقتٍ ممكن لمواجهة الأزمة المالية الصعبة التي تواجههـا دولة فلسطين.

(ق: رقم 7579– د.غ.ع – 2013/1/13)

الموقف العربي من تأجيل مؤتمر 2012
حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
وغيرها من أسلحة الدمار الشامل
في الشرق الأوسط

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المنعقد في دورته غير العادية بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2013/1/13،

- **بعد إطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى توصيات "الاجتماع الخامس عشر للجنة كبار المسؤولين من وزارات الخارجية والأمانة العامة للتحضير لمشاركة الدول العربية كافة في مؤتمر 2012 الذي دعت إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر 2010 لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" والذي عقد يوم 2013/1/12،

يُقـــرر

1- التأكيد علي أن تأجيل مؤتمر 2012 يعتبر إخلالاً بالتزامات منظمي المؤتمر أمام المجتمع الدولي بشأن تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام 1995، وبتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010.

2- رفض المبررات التي قدمها بعض منظمي المؤتمر لتأجيله، وتحميلهم مسؤولية التأجيل وتبعاته أمام المجتمع الدولي.

3- تكليف لجنة كبار المسؤولين بالاستمرار في التواصل مع المنظمين والميسر بهدف تحديد موعد لعقد المؤتمر، على أن يكون في أقرب وقت وقبل موعد انعقاد اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي.

4- تكليف لجنة كبار المسؤولين بالاستمرار في التحرك مع المجموعات الجغرافية والسياسية لحشد الدعم لعقد المؤتمر وما تراه اللجنة مناسباً لدعم هذا التحرك.

5- تكليف لجنة كبار المسؤولين بإبلاغ الميسر بالاستمرار على الصيغة الحالية من المشاورات الثنائية مع الأطراف المعنية، على أن تنظر اللجنة في مقترح المشاركة في المشاورات الموسعة مع الأطراف الإقليمية، وذلك وفقاً للمرجعيات المتفق عليها في

خطة العمل الخاصة بالشرق الأوسط الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 2010 بما في ذلك قرار الشرق الأوسط لعام 1995 الذي يعد مرجعية مؤتمر 2012، ومعايير تضمن المصلحة العربية ومنها:

أ- وضع تاريخ محدد للمؤتمر.

ب- أن تتم المشاورات تحت مظلة الأمم المتحدة وبجدول أعمال محدد.

ج- أن تحضرها فقط الدول التي تعلن رسمياً مشاركتها في المؤتمر.

6- في حالة عدم تحديد موعد لانعقاد المؤتمر الخاص بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أقرب فرصة ممكنة، تنظر الدول العربية في ما يمكن اتخاذه من خطوات في كافة محافل نزع السلاح والمسائل ذات الصلة بما فيها أعمال اللجنة التحضيرية الثانية والثالثة لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر عام 2015 لمراجعة المعاهدة، والطلب إلى لجنة كبار المسؤولين وضع تصور متكامل للتحرك في الفترة المقبلة بما في ذلك اقتراح خطوات إضافية تعرض على مجلس الجامعة في دورته العادية المقبلة.

7- الطلب من كل من رئاسة مجلس الجامعة علي المستوي الوزاري والأمين العام التواصل مع أمين عام الأمم المتحدة لإبلاغه بموقف الدول العربية، وحثه علي اضطلاع المنظمة الدولية بمسؤولياتها وبدور فعال.

8- عرض الموضوع وتطوراته على الدورة المقبلة لمجلس جامعة الدول العربية علي المستوي الوزاري.

(ق: رقم 7580– د.غ.ع – 2013/1/13)